وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات مقياس الامن في المتوسط

موجهة لطلبة السنة أولى ماستر علاقات دولية

من اعداد الأستاذ فؤاد جدو

محاضرة : مفهوم السياسة الأمنية و المدارس الأمنية

مفهوم السياسة الأمنية :

تعتبر السياسة الأمنية من بين اهم المجالات التي أصبحت جزءا أساسيا من حقل العلوم السياسية خاصة مع تحول حقل الدراسات العسكرية إلى أوسع مجال و هو الجانب الاستراتيجي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة .

و لكي نحدد مفهوم السياسة الأمنية هناك صعوبة في ذلك بسبب تداخل مع مفاهيم أخرى و هي السياسة العسكرية و العقيدة الأمنية و غيرها لكن سنحاول ضبط مفهوم السياسة الأمنية بشكل عام وفق المقاربات الأمنية التي تناولت هذا المجال.

السياسة الأمنية لها ابعاد داخلية كقوة الدفاع المدني مع التركيز على الوسائل العسكرية لوضع مفهوم دفاعي امني داخلي شامل كمكافحة الجريمة و المخدرات و التركيز على الجوانب الاقتصادية من خلال وضع سياسات اقتصادية و تنموية لتحقيق رفاهية الافراد و بالتالي فالسياسة الأمنية في شقها الداخلي تتركز على البرامج السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية داخل حدود الدولة.

اما الجانب الاخر فيتعلق أساسا بوضع الدولة لبرامج و سياسات تضمن بها حدودها الخارجية و امنها الخارجي سواء من دول نفس الإقليم او من دول العالم الأخرى بالإضافة إلى وضع الانسان كمستوى أولى لاهتمامات كل المجتمع الدولي بدل الاهتمامات العسكرية من خلال المساهمة في ارسال

الترتيبات الأمنية المتعددة الأطراف وفق مفاهيم الامن التعاوني و الامن اللين و التدخلات الدولية غير المحصورة بالدائرية العسكرية .

و لبناء سياسة امنية لا بد ان تتوفر مجموعة من الشروط و هي : [1]

1- التكيف مع البيئة الأمنية الداخلية و الخارجية و يقصد بها مدى استجابة السياسة الأمنية للتهديدات و المخاطر الانية و المستقبلية و هذا لضمان سياسة امنية فعالة.

2- الاعتماد على توجهات السكان و الافراد و هذا ما يصب في خدمة المصلحة الوطنية.

اما **مفهوم العقيدة العسكرية:** تجتمع تعاريف العقيدة العسكرية على تنوعها عند اعتبارها مجموعة المبادئ و المرجعيات المحددة للفلسفة الدفاعية للدولة و ما يستلزمه من توفير للإمكانيات المادية و البشرية لتحقيقها على أرض الواقع، في التعريف لماجدة جوزيف غوبلز" مجموعة من القيم والمبادئ الفكرية التي تهدف إلى ارساء نظريات العلم العسكرية و علوم فن الحرب بما يحقق الأهداف و المصالح الوطنية "[2].

اما تعريف **العقيدة الأمنية** فهي تعرف "بانها مجموعة الآراء و المعتقدات و المبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسالة الامن في الدولة " [3]

من خلال التعاريف السابقة ان العقيدة الأمنية عبارة عن منطق فكري في الأصل قبل ان يصبح سياسة قائمة بحد ذاتها تقوم على تصور أصحاب القرار مدى الجاهزية لمواجهة أي تهديد خارجي يمس بالأمن الوطني .

و في تعريف اخر للعقيدة الأمنية " بانها السياسة العسكرية المرسومة التي تعبر عن وجهات النظر الرسمية للدولة في أمور الصراع المسلح و تشمل كل ما يتعلق بطبيعة الحرب و غايتها و طرق اداراتها و الأسس الجوهرية لإعداد البلاد و القوات المسلحة للحرب " [4].

---

[1] عباس غالي الحديثي ، نظريات السيطرة الاستراتيجية و صراع لاالحضارات ، الأردن : دار اسمامة للنشر و التوزيع ، 2004 ، ص 109

[2] منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 123.

[3] قط سمير ، مرجع سابق ، ص 39

[4] منصور لخضاري ، مرجع سابق ، ص 122

و من جانب اخر تعرف العقيدة الأمنية " بانها مجموعة الآراء و الأفكار حول جوهر الحرب المقبلة المحتملة و أهدافها و طبيعتها و حول اعداد البلاد و القوات المسلحة و وسائط الصراع اللازمة لخوضها ضمن استراتيجية معينة "[5]

فهناك من يرى بان العقيدة الأمنية هي مجموعة القواعد و المبادئ و النظم العقائدية المنظمة و المترابطة التي توجه سلوك الدولة الأمني و قراراتها على المستوى المحلي و الإقليمي و الدولي و التي تحدد نظرة صناع القرار لبيئتهم الأمنية ، و في المقابل هناك من يراها " موضوع اطاره كبير يمتد عموديا من اعلى التنظيمات السياسية في الدولة و يتدرج حتى ادني المستويات العسكرية إلى ان يصل إلى الافراد في ثلاث مستويات و هي الاستراتيجي ، العمليات و التعبوي" [6]

فالعقيدة الأمنية تمثل تصورا امنيا يحدد المنهجية التي تعتمد عليها الدولة في مواجهة التهديدات المختلفة ، و في الغالب تكون العقيدة الأمنية خاصة للدولة التي تتبني سياسة احترافية في بناء امنها و جيوشها على مجموعة من المقاربات و النظريات اين يكون لصانع القرار فيها دورا مؤثرا في رسم و صناعة هذه العقيدة وفق خلفيته أيضا التي تكون لها ابعاد إيديولوجية .

كما تقوم العقيدة العسكرية و الأمنية على اعتبار ان المبادئ مشتركة في بنائهما و هي[7] :

- التوجه العام للدولة مع مرجعياتها الايديولوجية و الفكرية.
- المسار التاريخي للدولة وماله من تأثير في تحديد مبادئ و منطلقات سياساتها الآنية و المستقبلية مثل قضايا التحرر.
- طبيعة مهددات الأمن الوطني و البيئة الخارجية للدول.
- مستويات تطور التكنولوجي و التقني للجيوش الوطنية لما لذلك من أثر في رسم السياسات الدفاعية و طريقة انتشار القوات المسلمة.

---

[5] مرجع نفسه ، ص 122

[6] بهلول نسيم ، العقيدة العسكرية الجزائرية القيادة و الاستراتجية في قرن يتسم بالخطورة ، عمان : دار الحامد للنشر ، 2018 ، ص 56

[7] منصور لخضاري ، مرجع نسابق، ص 123-124.

ما يمكن ملاحظته أن العقيدة الأمنية لها أبعاد تتعدى البعد العسكري بين الجوانب السياسية و الايديولوجية و الاقتصادية.

و يمكن ان نقدم تعريفا حول السياسة الأمنية الذي يختلف عن العقيدة تعريف كما يلي : تتسع السياسة الأمنية تبعا لمقاربتي الامن الإنساني و الامن الشامل في التحليل لتشمل مختلف السياسات الوطنية و التدابير الحكومية الرامية إلى تعزيز الامن و مواجهة مختلف التهديدات و الاخطار الأمنية بتنوع مستوياتها و تعدد طبيعة مهدداتها كحماية السيادة و مكافحة الإرهاب[8] .

و في الأخير يمكن ان نقدم تصورا و تعريفا اجرائيا للسياسة الأمنية لكن لا بد من ضبط العقيدة من حيث المفوم اين نجد ان العقيدة تقوم في المقام الأول على التوجهات الفكرية و العقائد و الأيديولوجيات في حين السياسة الأمنية هي الخطة العامة التي ترسمها الحكومات و الجهات المختصة لتطبيق تلك العقيدة على ارض واقع وفق المرجعيات التي تقوم عليها عقيدة دولة ما.

<u>المقاربات و المدارس النظرية للأمن</u>

قبل الحديث عن المقاربات النظرية للأمن لابد من طرح بعض الملاحظات الأساسية تتعلق أساسا بالتحول في دور الفواعل و عددها من جهة و من جهة آخر في العلاقات الدولية.

حيث أفرز هذا التحول نوعين من العلاقات الدولية علاقات دولاتية و كذا علاقات عبر القومية تنشأ بين مختلف المنظمات غير الحكومية و المنظمات الدولية خاصة في ظل وجود مرجعات أساسيان هما الفرد و الإنسانية .

هذه التحولات أثرت على مسألة التنظير في الدراسات الأمنية بداية من مستوى التحليل إلى غاية المقاربات المقدمة للتحليل ، حيث ذهب بعض المنظرين إلى وضع ثلاث مستويات الدراسات الأمنية :

يجدر بنا الحديث في البداية و الإشارة إلى مستوي التحليل في للدراسات الأمنية :

الأطراف المعنية بالأمن، والقيم المعنية بالتهديد، وكذا الفرد كوحدة للتحليل ،وهذا ما تعتمد عليه المدرسة النقدية.

---

[8] مرجع نفسه ، ص 17

و سنقدم اهم المدارس الأمنية التي تناولت الامن من زاويا مختلفة و هي :

1- مدرسة أبريستويت للدراسات الأمنية النقدية :

تعتبر مدرسة ابريستويت Aberystwyth اخر المدارس و أحدثها في الدراسات النقدية حيث تقع هذه المدرسة في نفس المدينة المشتق منها اسمها و هي عبارة عن بلدة صغيرة بالساحل الغربي من ويلز و تعتبر معقل اول قسم للسياسة الدولية في العالم عام 1919 و التي أصبحت مع بداية التسعينات معقل المقاربة النقدية للأمن بقيادة علماء مثل كين بوت و ريتشارد وأين جونز فخلافا لمدرسة كوبنهاجن فانصار المدرسة الويلزية لهم تصور إيجابي لمفهوم الامن بالنسبة لهم يمثل الانعتاق هذا المصطلح قدمه كين بوث في مقال له عام 1991 بعنوان الامن و الانعتاق في مجلة الدراسات الدولية [9]، فحسب وجهة النظر التي طرحها كين بوث و وأين جونز محور الدراسات الأمنية لا ينبغي ان يكون الامننة كما ادعى وايفر و انما ينبغي ان يكون انعتاق الافراد ، فهذه الدراسات تحاول الوقوف بوعي ذاتي خارج النظام المحلي و العالمي و بتالي بناء أفكار تعطي مجال لانعتاق الناس من الفقر و الامية و التميز العنصري و غيرها .[10]

قدم لكين بوث مقالا حول الامن عام 1991 ثم قدم كيث كراوز و ميشل وليامز دراسة اخري عام 1997 حول انطولوجيا الدراسات النقدية الأمنية حيث اكدوا على ان الامن يجب ان يفهم على انه مقاربة غير دولتية في اطار الامن الوطني [11] .

و تسعي هذه المدرسة إلى انشاء و تطوير ما يعرف علم الاخلاق العالمي كبديل للنظرية الأمنية التقليدية و بالتالي هي عبارة عن بداية لإعادة التفكير في الامن من الأسفل إلى الأعلى من اجل الترويج لإنسانية اكثر إنسانية .

و تقوم هذه المدرسة على العناصر التالية : [12]

---

[9] قط سمير ، مرجع سابق ، ص 120

[10] سيد احمد قوجلي ، مرجع سابق ، ص 30

[11] قط سمير ، مرجع سابق ، ص 119

[12] قط سمير ، مرجع سابق، ص 31

- يرون بانه يوجد تناقض بين الانسان و الدولة و بتالي إعادة طرح الإشكالية هل الانسان ام الدولة هي موضوع الامن؟
- لا بد من إعادة طرح مفهوم الامن فبالنسبة لهم ليس معناه القوة و انما حاجة الافراد الوجودية لتامين للتامين من التهديدات و المخاطر .
- طرح ما يعرف بمعدومي الامن و هي عبارة عن استراتيجية غير مباشرة لتحويل الامن لمنفعة أولئك غير الآمنين.

كما يعتقد انصار هذه المدرسة ان تجاهل البعد الإنساني في الامن يتناقض مع المنطق فلا يجب إعطاء الأهمية الأكبر لمستوى العالمي للأمن على حساب المستوى الفردي بل يجب تحسين حياة الناس عبر التكامل بدل من العزلة.

2- مدرسة باريس للدراسات الأمنية :

مع بداية التسعينات من القرن الماضي كان البناء السياسي للأمن محل اهتمام عدد من باحثي تحليل الممارسات الشرطية ، فحقل الامن الداخلي و امننة الهجرة في أوروبا اكثر الموضوعات تناولا في الدراسات البحثية التي تقوم على علم الاجتماع السياسي و النظرية السياسية حيث ركزوا على مهني الامن أي العاملين في الامن مثل الجنود و الخبراء إلى جانب تأثير التنظيم السياسي للتقنية و المعرفة الأمنية و العقلانية الأمنية .[13]

كما تهدف هذه المدرسة إلى إيجاد أدوات مفاهيمية تسمح بتناول إشكاليات مثل العلاقات السلطوية و انتاج المعرفة من خلال الخبرات و تقديم تحليلات اجتماعية و أنثروبولوجيا اكثر للأمن[14] من خلال دراسة الامن في شكله العملي اكثر من السببي .

المقاربات التي تقوم عليها مدرسة باريس :[15]

- تقوم هذه المدرسة على تحليل و معالجة الامن باعتباره تقنية الحكومة و ليس كمفهوم حتمي
- تركز على مقاربة تأثير العاب القوة بدل من التحقيق في النوايا الكامنة وراء استخدام القوة.

---

[13] سيد احمد قوجيلي ، مرجع سابق ، ص 32

[14] قط سمير ، مرجع سابق ، ص 109

[15] سيد احمد قوجيلي مرجع سابق ، ص 33

- تؤكد على الممارسات و السياقات التي تشجع او تعيق انتاج اشكال محددة من الحوكمة بدلا من التركيز على أفعال الكلام.

و يرى انصار مدرسة باريس ان عدم الاعتماد على رؤية أوسع لتحولات الصراعات الاجتماعية كان عاملا أساسيا في قيادة الدراسات الاستراتيجية و خبراء الامن إلى وجهات نظر ثقافية تبسيطية كما يتجلى ذلك في ادبيات منتصف الثمانينات و يكمن السبب حسب رايهم في فشل المحللين في فهم طبيعة العنف السياسي من اشد صوره الا و هي الحرب إلى اقلها علنية و هي الجريمة و التعذيب ، هذا الفشل في فهم تحول العنف السياسي المعاصر خلق شللا و قلقا بين القادة الحكوميين في المجتمعات الغربية عند التعامل مع هذه الاشكال من العنف في عالم يهدده الإرهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية و الاضطهاد ، فان قدرة التقنيات و الاستراتيجيات الحكومية على المراقبة و فرض النظام تدفع نفسها إلى مركز التحليل بوصفها برنامج بحث عمليا لدراسة القضايا و المشكلات الأمنية المعاصرة.

اهم الأفكار و الاطروحات التي تقدمها مدرسة باريس :[16]

1- يعد مهنيو إدارة انعدام الامن العامل الأساسي في انتاج المعرفة او الحقيقة الأمنية و بتالي احتكارهم الحقيقة حول الخطر عبر استعمال رابطة القوة- المعرفة

2- تحديد طبيعة و أولوية التهديدات لتحديد ما يشكل بالضبط قضية امنية .

3- الامن في مدرسة باريس هو نمط من أنماط الحوكمة يختزل في ممارسة الشرطية عبر تقنيات المراقبة .

4- تعتبر فكرة المراقبة او العين الالكترونية بحسب دافيد ليون تجسيدا لفكرة البانوبتية عند فوكو الفكرة الأساسية هنا ان السلطة يجب ان تكون منظورة و غير ملموسة حيث تتخذ البانوبتية في مجتمعنا المعاصر اشكالا عديدة استخبارات الاتصالات و الاستخبارات الالكترونية إلى غير ذلك.

يمكن ان نلخص الامن في هذه المدرسة بانه تقنية حكومية تقوم على فاعلية ممارسة الشرطية التي تستخدم تقنيات الممارسة و احتكار المعرفة لتحديد طبيعة التهديد و شكل الحقيقة الأمنية .

---

[16] مرجع نفسه ، ص 35

3- مدرسة كوبنهاجن :

يعتبر مكسويني اول من اطلق تسمية مدرسة كوبنهاجن عام 1996 و التي عبر عنها من خلال الباحثين الذين كانوا يكتبون مع باري بوزان و اول ويفر منذ 1988 في اطار معهد أبحاث السلام بالعاصمة الدنماركية كوبنهاغن في مجال الدراسات الأمنية ، فهذه المدرسة قدمت تحليلات نقدية للأمن اين قدموا نقطة أساسية للنقاش تمثلت في أولوية الامن للقطاع العسكري و التركيز على الدولة فقط .[17]

يقترح انصار مدرسة كوبنهاغن ان نطاق الدراسات الأمنية يجب ان يتم فيه حصر التهديدات الأمنية في تلك التي تتوفر على الشرطين الاساسين و هما : [18]

- ان يتم إدارة التهديدات بوسائل استثنائية أي استخدام القوة و تضييق الخناق على الحقوق و الحريات التي يتمتع بها الافراد .
- ان تكون التهديدات وجودية تستهدف بقاء الموضوعات المرجعية و هي الدولة و المجتمعات و الامة.

كما تقوم مدرسة كوبنهاغن على فكرة تفكيك مفهوم الامن إلى ابعاد و قطاعات الذي اصبح ما يعرف بالمنهج التفكيكي و الذي اعتمده كل من باري بوزان و جونز و ليتل في مؤلفهم الجماعي " منطق الفوضى " ، حيث وضعوا القطاعات غير العسكرية للامن و حددوها في خمس قطاعات و هي الامن السياسي و العسكري و الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي في اطار انسجام مصالح الافراد مع الدولة و قد تكون هناك تناقضات بين قطاعات مختلفة .

اما **مركب الامن** فيمكن تعريف بانه : يتشكل مركب الامن من مجموعة دول ترتبط همومها الأمنية الأساسية ارتباط وثيقا يجعل من غير الممكن النظر واقعيا إلى امن دولة منها بمعزل عن امن الدول الأخرى و يستعمل هذا المفهوم في تحليل الامن الإقليمي و هو نموذج مصغر لمسلمة الفوضوية الدولية على المستوى الإقليمي حسب باري بوزان .[19]

---

[17] قط سمير ، مرجع سابق ، ص 83

[18] مرجع نفسه ، ص 84

[19] Barry buzan , leve hansen , op.cit , p 66

و تعتبر **نظرية مركب الامن** من بين اهم الاسهامات التي قدمها باري بوزان حيث عرفه بانه مجموعة من الدول ترتبط مسائلها الأمنية الأولية فيما بينها مما يجعل من الصعب من الناحية العملية فصل امن دولة ما على أخرى " حيث تري بان المستوى النظامي لتحليل الامن الدولي و التي تتمحور حول بعض القوى الكبرى لا تكفي لإلمام بالكثير من المشاكل الأمنية الطارئة و ذات الأهمية للدول.

فمركب الامن يركز على المشاكل الأمنية الاتية من دول الجوار المباشر و ليس من الدول الكبرى البعيدة فاهم الافتراضات التي تقوم عليها هذه المدرسة هي :[20]

- الامن يسجل في اطار المناطق ذات بنية جغرافية و اجتماعية متقاربة.
- الامن يفقد فحواه كلما بعدت المسافة بين المناطق جغرافيا
- النظام الدولي يمكن تقسيمه إلى كيانات جهوية حيث يمكن ان تكون التفاعلات الأمنية داخل هذه الكيانات الجهوية نزاعية بسبب عمليات الامننة.
- تركز على التهديدات التي يتعرض لها الامن المجتمعي كالتطهير الثقافي و العرقي كالحركات الانفصالية و التطرف و الهوية الثقافية و الدينية.
- تحديد المأزق الأمني بوصفه الحالة التي تكون فيها الإجراءات المتخذة من طرف دولة في سبيل محاولتها لزيادة امنها يخلق تصور لدى الدول الأخرى بانعدام الامن .

الامننة : حيث تعتبر الامننة احد اسهامات مدرسة كوبنهاغن و قد قام بتطوير هذا المفهوم كلا من باري بوزان و وأول ويفر و جاب دوبوليد و ذلك في عملهم " الامن برنامج عمل جديد للتحليل " الذي صدر عام 1997 و هذا المفهوم جاء في اطار النقدي البنائي في العلاقات الدولية التي ترى ان البناءات الأساسية للسياسة العالمية هي اجتماعية اكثر منها مادية و بالتالي التهديدات التي تواجهها الدول كحقيقة موضوعية هي تهديدات ذات بناء منجز من طرف احد الفواعل الذين يستعملون خطابا امنيا لإقناع الجماهير، فحسب منظري هذا المفهوم هناك تهديدات موضوعية قليلة تتعرض لها الدولة فعلا اما اغلبها فيكون ذو بناء ذاتي فقط فالإدراك و الشعور بالانكشافية تلعب دورا كبيرا في بناء التهديد للأمن منها أيضا الهوية الوطنية و تاريخ الدولة و ايدولوجيتها و طبيعة النظام السياسي .

---

[20] قط سمير ، مرجع سابق ، ص 91

و الهدف الأساسي للامننة هو تشريع استعمال الإجراءات الاستثنائية لتامين بقائه اذ ان القضية تنتقل من مجال السياسة العادية إلى عالم سياسة الطوارئ .، و حسب مدرسة كوبنهاجن فان عملية بناء الفعل الأمني يحتاج إلى ثلاث لبنات ضرورية : [21]

1- التهديدات الوجودية لبقاء نوع الموضوع المرجع

2- التدابير الاستثنائية لحماية الموضوع المرجع المهدد

3- إضفاء المشروعية للتهرب من الإجراءات الديمقراطية الطبيعية .

تسعي الفواعل من خلال فعل الامن لرفع قضية من عالم السياسة الدنيا التي تحددها القواعد الديمقراطية و إجراءات صنع القرار إلى عالم السياسة العليا التي تتميز بالاضطرارية و الأولوية الملحة عبر قضايا مصيرية .

كما يعتبر الموضوع المرجعي للامننة هو ما تراه الفواعل او ما تراه كتهديد فلابد هنا من تسجيل البعد المعياري للامننة ، فالامننة تعبر عن فشل و عدم قدرة القادة على حل المشاكل عبر عمليات سياسية طبيعية ما يجعلهم يلجؤون لمعالجتها بأشكال طبيعية و عنيفة عادة.[22]

كما يعتبر الخطاب او الكلام هنا ليس وسلة اتصالية بل هو فعل سياسي الذي يسعي لبناء نظرة الجمهور لها و اشراكه في النقاشات العامة ، و يمكن ان نلخص اهم الفروقات بين المقاربات النقدية للأمن في أوروبا:

	مدرسة كوبنهاجن	مدرسة ابريستويث	مدرسة باريس
مرجعية مفهمية الامن	الامن كفعل كلام	الامن كانعتاق	الامن كتقنية حكومية
موضوع التهديد	المجتمع	الفرد	الجماعة السياسية
القيم المهددة	الهوية المجتمعية	حق الامن للأفراد	النظم المجتمعية
من يقوم بالامننة	النخبة السياسية	المحلل الأمني	شبكات مهني الامن
كيف يتحقق الامن	نزع الامننة	التحرر من التفكير و العمل تحت الظروف الأمنية	تكثيف تقنيات المراقبة و إدارة المخاطر

[21] مرجع نفسه ، ص 29

[22] قط سمير ، مرجع سابق ، ص 105

الجدول من اعداد الباحث المصدر: (سيد احمد قوجيلي ، مرجع سابق ، ص 36)